



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه في القانون الجنائي الدولي وسورية

اسم الكاتب: د. محمد علي حاجي ده آبادي، نور الدين شربو

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/5455>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/23 18:49 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



The Passive Personality Principle In International Criminal Law And Syria

Dr. Muhammad Ali Haji Diabadi*
Noor Al-Din Sharbu**

(Received 12 / 5 / 2020. Accepted 12 / 7 / 2020)

□ ABSTRACT □

Many countries have adopted the passive personality principle, which is one of the important principles in international criminal law and included it in their laws, while this principle has not been explicitly accepted in the Syrian Penal Code despite the presence of a sign indicating the possibility of this and was mentioned in paragraph 1 of Article 18. The Syrian legislator's acceptance of the principle under consideration does not contradict with the decisions of international criminal law, as the principle is an extension of those decisions and a guarantee of their achievement. In addition, it appears that rejecting the principle and not saying it leads to the Syrian legislator moving away from granting the necessary criminal protection to the Syrian nationals victims abroad, as this may contradict the national interests and benefits of the Syrian state.

Keywords: The territorial principle, the protective principle, The passive personality principle, international criminal law, personality principle, The universality principle.

* Responsible Author - Head Of The Department Of Criminal Law And Criminology - College Of Law - Qom University - Qom – Iran. Email; Dr_Hajidehabadi@Yahoo.Com

** Phd Student, Penal Law And Criminology Department, Faculty Of Law, Qom University, Qom, Iran

مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه في القانون الجنائي الدولي و سورية

الدكتور محمد علي حاجي ده آبادي *

نور الدين شربو **

(تاريخ الإيداع 2020 / 5 / 12. قُبل للنشر في 2020 / 7 / 12)

□ ملخص □

أخذت العديد من الدول بمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه الذي يعتبر من المبادئ المهمة في القانون الجنائي الدولي وضمته إلى قوانينها في حين أنه لم يتم القبول بهذا المبدأ صراحةً في قانون العقوبات السوري على الرغم من وجود إشارة تدل على إمكانية ذلك وردت في الفقرة 1 من المادة 18. إن قبول المشرع السوري للمبدأ موضوع الدراسة لا يتعارض مع مقررات القانون الجنائي الدولي إذ يعتبر المبدأ امتداداً لتلك المقررات و ضامناً لتحقيقها. إضافة إلى ذلك، يبدو أن رفض المبدأ و عدم القول به يؤدي إلى ابتعاد المشرع السوري عن منح الحماية الجزائية اللازمة للراعايا السوريين المجني عليهم في الخارج كما أن ذلك قد يتعارض مع المصالح و المنافع الوطنية للدولة السورية.

الكلمات المفتاحية: مبدأ الصلاحية الإقليمية، مبدأ الصلاحية العينية، الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه، القانون الجنائي الدولي، الصلاحية الشخصية، الصلاحية العالمية.

* مؤلف مسؤول - رئيس قسم القانون الجنائي و علم الإجرام - كلية الحقوق - جامعة قم - قم - إيران.

Email: Dr_Hajidehabadi@Yahoo.Com

** طالب دكتوراه - قسم القانون الجنائي و علم الإجرام - كلية الحقوق - جامعة قم - قم - إيران.

مقدمة:

تتمتع القوانين الجزائية في مختلف دول العالم بمجموعة من السمات و الخصائص المميزة لها و تُعتبر واحدة من السمات الرئيسية للقوانين الجزائية هو أنها تطبق داخل الحدود الجغرافية للدولة لكن هذا لايعني عدم صلاحية محاكم دولة ما للبحث في بعض الجرائم المرتكبة خارج منطقة نفوذها. دول عديدة تعتبر نفسها مختصة جزائياً في الحالات التي تُرتكب فيها الجرائم خارج نطاق منطقة نفوذها سواء كانت تلك الجرائم مُرتكبة من قبل مواطني الدولة أو واقعة عليهم، أو كانت تمس المصالح الأساسية و الحيوية للدولة، أو كانت تُعتبر من الجرائم الدولية أو العالمية. بعبارة أخرى، عندما يتواجد في الجريمة عنصر خارجي (عامل) ستصبح بواسطته تلك الجريمة مرتبطة بدولة أخرى ويمكن عندها أن تُطرح مقررات القانون الجنائي الدولي و يصبح من الوارد البحث في مسألة الدولة صاحبة الإختصاص وغير ذلك من الأمور. تطبيقاً لذلك، نرى أن قانون العقوبات السوري الصادر عام 1949 ميلادي علاوةً على قبوله مبدأ الصلاحية الإقليمية في المواد 15 و 16 و 17 و 18 فقد أخذ أيضاً بمبادئ الصلاحية العينية، الشخصية و العالمية في المواد 19 و 20 و 23 على الترتيب لكننا في هذا القانون لانجد ذكراً لمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه بمفهومه الواسع وإن كانت هناك إشارة وحيدة تدل على إمكانية القول به سنستعرضها في حينها.

إن تطور الظاهرة الجرمية و تنوع أساليبها و طرق تنفيذها أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم التي قد ترتكب خارج الحدود الإقليمية لدولة ما لكنها في الوقت نفسه تمس سيادة تلك الدولة بشكل من الأشكال الأمر الذي دفع دول العالم المختلفة إلى السعي المستمر للحد أو التقليل حتى الإمكان من الخطورة المُتنامية للظاهرة الجرمية وعليه فإن قواعد و مبادئ تطبيق القانون الجزائي في المكان أصبحت وسيلة هامة بيد الدول لكي تصل إلى الهدف الرئيسي و الأساسي في كل من القانون الجزائي الداخلي و القانون الجنائي الدولي ألا وهو عدم إفلات المجرم من العقاب. لكل ذلك لايمكن التغاضي عن أهمية تلك المبادئ مجتمعة و أهمية البحث في طرق تطوير صياغتها القانونية. أما المبدأ موضوع الدراسة فقد بقي البحث فيه بعيداً عن مؤلفات أساتذة القانون ولم يكن يُشار سوى إلى تعريفه فقط لكننا نرى أهمية البحث في هذا المبدأ و الخوض فيه فهو من جهة يمكن أن يشتمل على ضمان جانب من المصالح الأساسية و الحيوية التي تهتم أي دولة كما أنه يُعتبر مظهراً و تجلياً لحماية الدولة لرعاياها المجني عليهم في الخارج من جهة أخرى، لذلك سنقوم في هذا البحث بتحليل هذا المبدأ المهم كما سنقوم بتحليل و تبين موقف القانون الجزائي السوري و بقية الدول الأخرى بهذا الخصوص.

أهمية البحث وأهدافه:

يعتبر مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه أحد حالات امتداد القانون الجزائي إلى خارج إقليم الدولة أخذت به الدول ضمن قيود و حالات محددة فقط لذلك يمكن اعتباره مبدأً تكميلياً أو احتياطياً لايمكن التوسع في تطبيقه وقد أصبح توضيح كل ذلك أمراً مهماً لا بد منه. بالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح المبدأ المذكور حاجة تشريعية أوجدتها مقتضيات عديدة كضرورة توفير الحماية الجزائية للرعايا المجني عليهم في خارج الإقليم و ضرورة عدم إفلات المجرمين من العقاب. من جهة أخرى، فإنه مع غياب المؤلفات القانونية التي توضح كل ذلك فقد أضحي من المهم تبين كافة جوانب المبدأ موضوع البحث و استعراضها بنوع من التفصيل ثم معرفة إمكانية الأخذ به في قانون العقوبات السوري.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مفهوم مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه مع تبيين عناصره و الأسس التي تقف خلفه مع التركيز أيضاً على شروط تطبيقه ثم ذكر الإنتقادات التي وجهت له مع محاولة معالجتها و الرد عليها و أخيراً البحث في انعكاس المبدأ المذكور لدى قوانين الدول التي أخذت به مع استعراض موقف المشرع السوري و تبيين إمكانية الأخذ به في قانون العقوبات السوري.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث الرئيسية في الأسئلة الآتية: ما هي ماهية مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه؟ و ما الذي يجعل منه مبدأ ذو أهمية؟ و هل يمكن الرد على الإنتقادات التي وجهت له؟ و ما هي الآلية المتبعة من قبل الدول المختلفة عندما أخذت بهذا المبدأ و ضمته إلى قوانينها الجزائية؟ وهل هناك ما يمنع المشرع السوري من الأخذ به؟

منهجية البحث:

استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن فقد عمدنا في البدء إلى تبيين المفهوم، الشروط و الخصوصيات التي يتمتع بها المبدأ موضوع الدراسة ثم قمنا بتحليل النصوص القانونية المختلفة لمعرفة النهج أو الآلية المتبعة لدى الدول التي أخذت به ضمن تشريعاتها الجزائية.

خطة البحث:

يتكوّن البحث الحالي من مقدمة و أربعة مباحث و أربعة مطالب و خاتمة.

المبحث الأول: ماهية المبدأ و تعريفه

المبحث الثاني: أسس المبدأ و عناصره

المطلب الأول: أسس مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه

المطلب الثاني: عناصر مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه

المبحث الثالث: شروط المبدأ و الإنتقادات الموجهة له

المطلب الأول: شروط تطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه

المطلب الثاني: الإنتقادات الموجهة لمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه

المبحث الرابع: موقف قوانين الدول المختلفة من المبدأ

المبحث الأول:

ماهية المبدأ و تعريفه:

هي الإصطلاح المقابل لمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية The passive personality principle

المجني عليه في اللغة الانكليزية ومعادلها اللفظي الدقيق هو مبدأ الصلاحية الشخصية الإنفعالية أو المتأثرة. إن ترجمة ذلك الإصطلاح الأجنبي و استخراج المعنى الدقيق المعادل له اختلف باختلاف الذائقة اللفظية للكاتب الحقوقيين بالشكل الذي أدى معه إلى أن يقوم كل كاتب بوضع المعادل اللفظي الخاص به. بعض الحقوقيين ترجم الإصطلاح أعلاه على أنه « مبدأ الصلاحية الشخصية السلبية»¹. بعض المؤلفين ترجمه على أنه « المبدأ المتأثر بالمواطنة»².

حسينقلى حسینی نژاد، حقوق كیفری بین المللی، چاپ اول، نشر میزان، 1372، ص 65¹

حسین میر محمد صادقی، حقوق جزای بین الملل (مجموعه مقالات)، چاپ اول، نشر میزان، 1377، ص 26²

البعض الآخر ذهب إلى القول بأن المقصود من وراء العبارة الإنكليزية هو « مبدأ الشخصية السلبية»³. وأخيراً ذهب آخرون إلى أن المقصود هو « مبدأ الشخصية غير العاملة»⁴. يمكن القول أن جميع الترجمات السابقة لا تُوضِّح مفهوم الإصطلاح المذكور كما أنها لاتدل على ماهيته الحقيقية لأنه من المفروض أولاً عند ترجمة أي إصطلاح أجنبي أن يتم التقيد بقواعد لغتنا العربية و بلاغتها وليس الترجمة اللفظية الدقيقة التي تذهب بالإصطلاح المراد ترجمته إلى معنى آخر غير المعنى الذي وُضع لأجله وثانياً عند ترجمة أي إصطلاح أجنبي ينبغي على الكاتب أيضاً اعتماد مفردات تقوم بإيصال المعنى الحقيقي للقارئ بصورة بسيطة تُبعد عن ذهنه التأويل و التفسير و الغموض ولو أدى ذلك إلى الإبتعاد قليلاً عن الترجمة الحرفية، فمن الممكن أن يقوم المصطلح الإنكليزي المذكور بإيصال المفهوم المراد من وراء وضعه إلى القارئ الأجنبي لكن قد لايمكنه إيصال المفهوم المراد منه للقارئ العربي عند اعتماد الترجمة الحرفية الدقيقة. بالإضافة إلى ذلك، لايمكن ترجمة الكلمة الأولى في الإصطلاح على أنها سلبية بل هي إنفعالي أو متأثر كما أنه لايمكن لنا أيضاً استخدام كلمة إنفعالي عند ترجمة الإصطلاح لأنها لاتقوم بإيصال المعنى المطلوب. لذلك نرى أن اعتماد عبارة « الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه» كإسم للمبدأ موضوع الدراسة لها الأفضلية على الترجمات الحرفية السابقة لأنها توضح للقارئ العربي وبشكل شفاف المراد بالإصطلاح الأجنبي فهي تبيّن مفهوم هذا النوع من الصلاحية.

إن مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه هو أحد مبادئ الصلاحية التي تدل على تطبيق القانون الجزائي و امتداده إلى خارج إقليم الدولة وهو، كما الحال في مبدأ الصلاحية الشخصية، يُبنى و يُؤسس على رابطة الجنسية بين الفرد و الدولة التي يتبع لها. عرّف البعض هذا المبدأ بأنه «توسعة الدولة لاختصاصاتها فيما يخص الجرائم التي تُرتكب في الخارج على أحد مواطنيها»⁵. لكن من أجل وضع تعريف دقيق للمبدأ يجب علينا أولاً توضيح أنواع الولاية في القانون الجنائي الدولي، إن أنواع الولاية أو الإختصاص في القانون الجنائي الدولي تقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية ينبغي التفكيك بينها هي الإختصاص التشريعي أو التقنيني، الإختصاص القضائي و الإختصاص التنفيذي أو الإجرائي. يُقصد بالإختصاص التقنيني أهلية و سلطة المشرّع فيما يخص مجموعة من الأشخاص و الأموال و الوقائع أما الإختصاص القضائي فيقصد به صلاحية و أهلية محاكم الدولة للنظر في الدعاوى المطروحة المتعلقة بالأشخاص و الأموال و الوقائع أما الإختصاص التنفيذي فيتمثل في توفر الأهلية اللازمة لتنفيذ القرارات القضائية مثل إلقاء القبض على الشخص المطلوب قضائياً. لذلك تستطيع الدول تبعاً لمقررات القانون الجنائي الدولي أن تقوم بتوسيع إختصاصاتها التقنينية و القضائية فقط أما الإختصاص التنفيذي فدائماً ما يكون مقيداً بالحدود الجغرافية لإقليم الدولة فمثلاً إذا ارتكب شخص أردني جريمة قتل ثم هرب إلى العراق فعندها صحيح أنه تبقى للمحاكم الأردنية صلاحية محاكمة ذلك الشخص بالإستناد إلى القانون الجزائي الأردني ولو غيابياً لكن ذلك لايعني أن الشرطة الأردنية تستطيع الدخول إلى الأراضي العراقية و إلقاء القبض على الفاعل بل لها فقط أن تطلب من السلطات العراقية إلقاء القبض عليه و تسليمه أصولاً للدولة الأردنية من أجل محاكمته. بالعودة إلى التعريف السابق نجد أن كلمة « إختصاصاتها» الواردة فيه مُجملة لاتفصيل فيها وهي تشمل كافة أقسام الإختصاص الثلاثة التي ذكرناها آنفاً لذلك يبدو أن التعريف الأدق و

محمد اسماعيل افراسيابي، حقوق جزاء عمومي، جزء1، چاپ اول، انتشارات فردوسي، 1376، ص 214³

ميلكم شاو، حقوق بين الملل، ترجمه حسين وقار، چاپ دوم، انتشار اطلاعات، 374، ص 287⁴

أمين مصطفى محمد، قانون العقوبات القسم العام نظرية الجريمة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص 88⁵

الأشمل لهذا المبدأ هو التعريف التالي «توسعة الإختصاص التقنيي و القضائي لدولة ما لتشمل الجرائم التي تُرتكب خارج منطقة سلطاتها على أحد رعايا (مواطني) تلك الدولة»⁶.

إن ارتكاب جريمة ما بحق رعايا أحد الدول في الخارج يمكن أن يتم بواسطة شخص من حاملي جنسية ذات الدولة أو يمكن أيضاً تصور ارتكاب الجريمة بواسطة شخص أجنبي يحمل جنسية دولة أخرى. في الحالة الأولى يمكن لتلك الدولة أن تُسائل مُرتكب الجريمة جزائياً بالإستناد إلى مبدأ الصلاحية الشخصية أيضاً لكن في المقابل تعتبر الدول التي أخذت قوانينها بمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجرى عليه بأن المبدأ الواجب التطبيق هنا هو هذا المبدأ ويجب أن تتم الملاحقة الجزائية بالإستناد إليه وذلك لأن حماية الدولة لمواطنيها المجرى عليهم في الخارج هو أمر أكثر ضرورة من دفاعها عن مواطنيها الجناة. بالإضافة إلى أنه بالمقارنة مع مبدأ الصلاحية الشخصية، فإن مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجرى عليه يستلزم إجراء أحكام و مقررات أشد بحق المتهم فمثلاً في القانون الفرنسي يُشترط من أجل إعمال و تطبيق مبدأ الصلاحية الشخصية أن تكون الجريمة المرتكبة معاقباً عليها أيضاً في قانون الدولة التي ارتكبت فيها لكنها لا نرى وجوداً لهذا الشرط عند تطبيقنا لمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجرى عليه على ماسنرى في مبحث لاحق.

أما في الدول التي لم تأخذ بهذا المبدأ مثل سورية، مصر، العراق و الإمارات العربية المتحدة سيكون المبدأ القابل للتطبيق هو مبدأ الصلاحية الشخصية فقط و أساساً بسبب فقدان و عدم وجود مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجرى عليه في التشريعات الجزائية لتلك الدول سينتفي تبعاً لذلك البحث في تطبيق هذا المبدأ أو ذلك.

المبحث الثاني:

أسس المبدأ و عناصره:

تقف خلف المبدأ موضوع الدراسة عدة أسس تعتبر ركيزة له و تمنحه المبرر القانوني اللازم (المطلب الأول) كما أن القول بتطبيقه يستلزم وجود عنصرين أساسيين ينبغي توافرها سوياً (المطلب الثاني) حيث سنستعرض كل ذلك في هذا المبحث بشكل موجز.

المطلب الأول:

أسس مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجرى عليه:

أولاً. إذا قبلنا أن مقنناً ما استطاع أن يوجد الصلاحية لمحاكمه للنظر في الدعاوي التي تُرتكب في الخارج بواسطة أحد المواطنين بالإستناد إلى مبدأ الصلاحية الشخصية بحجة الإساءة إلى سُمعة البلد⁷ فلا بد في الحالة التي يقع فيها ذلك المواطن ضحية للجريمة في الخارج أن يتمتع بالحماية التي يوفرها له مقنن دولته بموجب مبدأ صلاحية آخر لأن حماية الدولة لمواطنيها المجرى عليهم في الخارج هو أمر أكثر ضرورة و أهمية من مُعاقبة الجناة منهم.

ثانياً. واجب الدولة بتوفير الحماية: يُعتبر هذا الأمر من أهم الأسس التي تقف خلف هذا المبدأ و مفاده كما أن على المواطن تجاه دولته و حكومته مجموعة من التكاليف و الإلتزامات فإن على الدولة مجموعة إلتزامات تجاه مواطنيها أيضاً. إلتزام الدولة هنا هو حماية مواطنيها و لا يكفي إطلاقاً أن تقتصر تلك الحماية على داخل حدود الدولة إذ أن مواطني أي دولة دائماً مايتوقعون أن يتمتعوا بحماية دولتهم في أي مكان وجدوا فيه. على هذا الأساس قال أحد

حسن پورپافراني، اصل صلاحيت مبتني بر تابعيت مجنى عليه در حقوق جزای بين الملل و ايران، نامه مفيد، شماره 37، 1382، ص 3⁶
عبود السراج، قانون العقوبات العام الجزء الأول نظرية الجريمة، حلب، منشورات جامعة حلب، 1997، ص 70⁷

الحقوقيين» إن توفير الحماية للمواطنين هو وظيفة الدولة لذلك، في أي نقطة من هذا العالم، إذا ارتكب بحقهم جرم ما فإن البحث فيه يتبع القوانين الجزائية للدولة التي ينتمون إليها»⁸.

من الطبيعي أن حماية الدولة لأتباعها في الخارج يتجلى في صور مختلفة، أحياناً تكون الحماية غير جزائية يمكن توفيرها من خلال الإجراءات السياسية و القنصلية فمكاتب التمثيل السياسي و القنصلي و السفارات الموجودة في الدول الأخرى تقوم بهذا الدور، أحياناً أخرى تكون الحماية جزائية وهي موضوع بحثنا بموجبها تقوم الدولة بمحاكمة المجرم أو المجرمين الذين ارتكبوا في الخارج جرمًا بحق مواطنيها إذا ما توافرت شروط خاصة.

ثالثاً. حفظ النظام العام: إذا ارتكبت جريمة بحق أحد مواطني دولة ما خارج إقليم دولته ثم رأى مواطنوا تلك الدولة أن أحد الأشخاص الذين يحملون جنسية دولتهم قد وقع ضحية للجريمة ولم تقم حكومتهم بأي إجراء من شأنه رفع الظلم الذي وقع بحقه فعندها إذا كانت الجريمة ذات أهمية لدى الرأي العام الداخلي، سيختل النظام العام لتلك الدولة كما أن ثقة المواطنين بمكانة و قدرة دولتهم على الصعيد الدولي ستزول رويداً رويداً.

رابعاً. ضرورة الحيولة دون إفلات المجرمين من العقاب: أورد أحد الحقوقيين المثال التالي لتوضيح هذا الأساس حيث قال من الممكن أن يقوم شخص يحمل جنسية الدولة «أ» بارتكاب جرم في الدولة «ب» بحق شخص يحمل جنسية الدولة «ج» ثم قام بالفرار إلى دولة أخرى. في هذا المثال على الرغم من أن النظام العام في الدولة «ب» قد تعرض للنفذ و الإختلال، لكن في الوقت نفسه لن يكون هناك ضغط على السلطة القضائية من أجل ملاحقة ذلك المجرم و استرداده وبالتالي فإن محاكمته ستكون أمراً غير ذي أهمية للسلطات هناك. الدولة «أ» أيضاً والتي يحمل المجرم جنسيتها لن ترى فائدة في معاقبة مواطنها بسبب أن الجريمة لم تقع في إقليمها كما أن المجرم لم يعد إلى أراضيها لذلك سيصبح استرداد المجرم من أجل البدء بالملاحقة القانونية أمراً غير مهم. الدولة الوحيدة في هذا المثال التي سيكون لها أكبر قدر من الفائدة في معاقبة المجرم هي الدولة «ج». على هذا الأساس، يرى البعض أنه من الواجب و الضروري أن تمتلك الدولة «ج» الحق في ملاحقة المجرم لكي لايسهل عليه النجاة بفعلته⁹.

خامساً. الدفاع عن الدولة ذاتها: في كل مرة تقع فيها جريمة بحق مواطني دولة ما خارج الإقليم سيكون هذا الأمر بشكل أو بآخر نوعاً من الإضرار بمكانة تلك الدولة و اعتبارها¹⁰ لذلك في هذه الحالة عندما تقوم الدولة بتوفير الحماية الجزائية لمواطنيها ستكون في الوقت ذاته تقوم بتأمين الحماية لها أيضاً.

المطلب الثاني:

عناصر مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه:

من جهة أخرى، إن تطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه يستلزم وجود عنصرين أساسيين ينبغي توافرها معاً هما:

أولاً. وقوع الجريمة خارج نطاق سلطة الدولة: إذا وقعت الجريمة أو أحد أجزاء ركنها المادي داخل نطاق إقليم الدولة فمن البديهي أن المبدأ القابل للتطبيق هو مبدأ الصلاحية الإقليمية. لذلك يشترط لتطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه وقوع كامل أجزاء الركن المادي بمافي ذلك نتيجة الجريمة خارج النطاق الإقليمي للدولة.

حسينقلى حسيني نژاد، حقوق كيفرى بين المللى، چاپ اول، نشر ميزان، 1372، ص 65⁸

حسن پوربافرانى، حقوق جزاى بين الملل، چاپ هفتم، انتشارات جنگل، 1393، ص 93⁹

عبد الحسين على آبادى، حقوق جنائى، جزء3، چاپ دوم، انتشارات فردوسى، 1370، ص 150¹⁰

ثانياً. أن يحمل المجني عليه جنسية الدولة صاحبة الإختصاص ويتم إثبات ذلك: بما أن المبدأ موضوع الدراسة يؤسس على فكرة الجنسية التي تربط بين الفرد و الدولة التي ينتمي إليها لذلك يجب أن يحمل المجني عليه أو المتضرر من الجريمة جنسية الدولة التي تدعى الصلاحية بتاريخ ارتكاب الجريمة. بعبارة أخرى، إن ملاك تحقق الصلاحية الجزائرية للدولة من أجل تطبيق هذا المبدأ هو التمتع بجنسيتها وقت ارتكاب الجريمة. هذا الأمر تم التأكيد عليه من قبل جميع الدول التي أخذت تشريعاتها بهذا المبدأ من جملة ذلك المادة 7-113 من قانون العقوبات الفرنسي الصادر عام 1992 ميلادي. « لذلك إذا كان الشخص يتمتع بجنسية الدولة مدعية الصلاحية عند ارتكاب الجريمة ثم فقدتها بعد ذلك لأي سبب كان فإن صلاحية الدولة المذكورة تبقى قائمة. كذلك الحال، فإن الشخص الذي لايمكك جنسية الدولة عند وقوع الجريمة ثم اكتسبها بعد ذلك لايستطيع بالإستناد إلى هذا المبدأ أن يتقاضى من دولته الجديدة ملاحقة و معاقبة الفاعل»¹¹.

قياساً على ذلك، يبدو أنه في الحالة التي يكتسب فيها المجني عليه جنسية دولة أخرى بعد وقوع الجريمة فإن تلك الدولة لاتملك الحق في ادعاء الإختصاص بالإستناد إلى المبدأ المذكور. إن القبول بهذا الرأي يتوافق مع أسس و أركان المبدأ التي ذكرناها سابقاً لأن «المجني عليه كان يحتاج للحماية عند وقوع الجريمة، كما أن رابطة الجنسية بين المجني عليه و دولته الجديد لم تتأصل بعد لكي يمكننا تبريرها»¹².

من الطبيعي أنه لإحراز جنسية المجني عليه وقت ارتكاب الجريمة يجب علينا مراجعة القانون المدني للدولة صاحبة الإختصاص لأنه عادة ما توكل شروط التمتع بجنسية دولة ما إلى ذلك القانون.

المبحث الثالث:

شروط المبدأ و الإنتقادات الموجهة له:

مثل سائر المبادئ الأخرى التي تحكم التشريعات القانونية عندما تمتد لتطبق نصوصها الجزائرية على مجموعة من الجرائم الواقعة خارج نطاقها الإقليمي، يخضع تطبيق المبدأ موضوع البحث لعدة شروط يجب توافرها من أجل تطبيقه. كما أن المبدأ المذكور لم يسلم من توجيه الإنتقادات إليه لذلك سنبين شروط تطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه في المطلب الأول ثم نبحت في الإنتقادات الموجهة إليه و نحاول الرد عليه في المطلب الثاني.

المطلب الأول:

شروط تطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه:

أولاً. حضور مرتكب الجريمة إلى الدولة مدعية الصلاحية: من البديهي أنه لكي تستطيع دولة المجني عليه محاكمة و معاقبة المتهم ينبغي أن يكون سهلاً على السلطة القضائية فيها الوصول إليه و لن يكون ذلك متاحاً إلا اذا عاد المتهم إلى دولة المجني عليه، لذلك كما هو الحال في مبدأ الصلاحية الشخصية¹³، هنا أيضاً لانستطيع تصور إمكانية المحاكمة الغيابية. إن إمكانية تواجد المتهم في دولة المجني عليه يمكن تصورها في ثلاث حالات فقط:

1- التواجد أو الحضور الإرادي: هنا يحضر المتهم إلى دولة المجني عليه بإرادته الحرة.

على خالقي، جستارهايي از حقوق جزای بين الملل، مؤسسه مطالعات و پژوهشهای حقوقی شهر دانش، 1392، ص 76¹¹
حسين مير محمد صادقي و على ايزديار، صلاحيت مبتنى بر تابعيت مجنى عليه با تأكيد بر قانون جديد مجازات اسلامي، آموزهای

حقوق كيفري، دانشگاه علوم اسلامي رضوي، شماره 5، 1392، ص 11¹²

جندى عبد الملك، الموسوعة الجنائية، الجزء الخامس، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2010، ص 611¹³

2- التواجد أو الحضور غير الإرادي القانوني: هنا لم يحضر المتهم إختيارياً إلى دولة المجني عليه لكن حضوره إليها كان قانونياً مثل حالة الإسترداد.

3- التواجد أو الحضور غير الإرادي غير القانوني: في هذه الحالة تمت إعادة المتهم إلى دولة المجني عليه بالإكراه وبدون مسوغ قانوني مثل حالة الخطف. في هذه الحالة الأخيرة لا تستطيع محاكم دولة المجني عليه النظر بالدعوى الجزائية المقدّمة أمامها لأن أساس محاكمة ذلك المتهم هو أساس غير قانوني وبالتالي ستكون الإجراءات اللاحقة غير قانونية أيضاً كما أن كافة التشريعات الجزائية كانت قد اشترطت حضور المتهم إلى دولة المجني عليه و يجب أن نحمل شرطها هذا على الطرق المشروعة فقط أي الحالتين الأولى و الثانية.

ثانياً. أهمية الجريمة المرتكبة: لكي تقوم دولة ما بتطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه ينبغي أن تكون الجريمة مهمة بمعنى أن الجرائم البسيطة التي تقع خارج إقليم الدولة كالمخالفات أو الجُرح التي لا تستوجب الحبس لا تشتمل عادةً على الأهمية اللازمة لتلك الدولة كما أن ملاحقة المتهم فيها يستدعي صرف نفقات لاداعي لها كما أنه يضيّع وقت الجهاز القضائي. الشرط المذكور نصت عليه معظم التشريعات الجزائية من جملتها القانون الفرنسي في المادة 7-113 كما سنرى في البحث القادم.

ثالثاً. الجريمة المتقابلة: يشترط أيضاً لتطبيق هذا المبدأ أن يكون السلوك المُرتكب مجزماً و معاقباً عليه في كلا الدولتين، الدولة التي وقعت الجريمة على إقليمها و دولة جنسية المجني عليه لأن ذلك يدل بشكل كبير على خطورة السلوك المُرتكب.

فيما يخصّ التأكيد على هذا الشرط يعتقد البعض أن ملاحقة و معاقبة السلوك الذي لم يُجرم جزائياً في دولة مكان الوقوع أمرٌ بعيدٌ عن العدالة والإنصاف ومع اعتمادنا لهذا الشرط من أجل تطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه فإن أسس حقوق البشر و حريات الأفراد سيتم تأمينها بشكل أفضل¹⁴. مع وجود هذه الشرط « لا يمكن القول بالإبتعاد عن العدالة و الإنصاف فيما يخص المتهم لأنه من المفروض به العلم بقوانين الدولة التي يحمل جنسيتها. لذلك فإن معاقبته ليست أمراً بعيداً عن العدالة و الإنصاف بل هو عين العدالة»¹⁵.

رابعاً. عدم وجود حكم سابق: يهدف وجود هذا الشرط إلى منع محاكمة المجرم مرتين عن ذات الجريمة. يعتبر هذا الشرط من مقتضيات العدالة الجنائية و قاعدة مهمة ترعى حقوق البشر. بناء على ذلك إذا تمت ملاحقة الفاعل و محاكمته و معاقبته في دولة مكان وقوع الجرم أو في الدولة التي يحمل جنسيتها فلا إمكانية عندها لتطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه. بعبارة أخرى، إذا تمت محاكمة الفاعل بالإستناد إلى مبدأ الصلاحية الإقليمية أو مبدأ الصلاحية الشخصية فلا يمكن محاكمته للمرة الثانية بالإستناد إلى المبدأ موضوع الدراسة.

المطلب الثاني:

الانتقادات الموجهة لمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه:

رغم أهمية هذا المبدأ في القانون الجنائي الدولي و استحكام الأسس و الشروط التي يقوم عليها إلا أن ذلك لم يمنع الحقوقيين من توجيه سهام الإنتقاد إليه، تعددت تلك الإنتقادات و تنوعت لذلك سنأتي على ذكر أهمها مع الردود المناسبة.

محمد فرجيه و امين آقاي، جنبه های منفی و مثبت اصل صلاحیت شخصی در حقوق جزای بین الملل، 1391، ص 17 14

حسن پوربافرانی، حقوق جزای بین الملل، تهران، چاپ هفتم، انتشارات جنگل، 1393، ص 102 15

أولاً. التدخل في سيادة باقي الدول: اعتبر بعض الحقوقيين أن تطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه يُعتبر نوعاً من التدخل في سيادة باقي الدول بالأخص الدولة التي تقع الجريمة على إقليمها¹⁶. بنظر هؤلاء إن الدولة التي وقعت فيها الجريمة و الدولة التي يحمل الجاني جنسيتها هما الدولتان اللتان ترتبطتان بالجريمة بشكل أوثق وصلاحيتهما للنظر في الجريمة أمرٌ منطقي يقبل التبرير أكثر من تلك الدولة التي يحمل المجني عليه جنسيتها. إن هذا الإنتقاد لا يتمتع بالقدر الكافي من قوة الحجّة لسببين أولاً: في كافة مبادئ تطبيق القانون الجزائي خارج إقليم الدولة ومن جملة ذلك مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه، تضع الدولة لنفسها مجموعة من الصلاحيات التقنينية و القضائية أي أنها تُوجد لنفسها الحق في النظر بالدعوى إذا استطاعت الوصول للمتهم بالطرق القانونية فقط (مثل طلب الإسترداد أو العودة الإرادية للمتهم) لكن توسيع نطاق الصلاحيات التقنينية و القضائية لا يعني على الإطلاق أن الدولة تستطيع التّعدي على سيادة باقي الدول من أجل إلقاء القبض على المتهم كأن ترسل قوات الشرطة لديها خفيةً إلى داخل إقليم دولة أخرى يقيم فيها المتهم من أجل القبض عليه¹⁷. ثانياً: إذا لاحظنا شروط تطبيق المبدأ موضوع البحث سنرى أن الدول التي أخذت به تشترط لتطبيقه قيوداً تجعله متوافقاً مع باقي مبادئ تطبيق القانون الجزائي في المكان ومع مبادئ الصلاحية الإقليمية و الشخصية على وجه الخصوص. إن القيد القائل باشتراط عدم ملاحقة الفاعل و محاكمته و معاقبته فعندها سيُغلق المجال أمام تطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه ولن تستطيع الدولة التي يحمل المجني عليه جنسيتها السير بإجراءات محاكمة المتهم و الحكم عليه للمرة الثانية. هذا الأمر يعني أن المبدأ المذكور هو أمرٌ فرعي و تكميلي إذا ما قارناه مع مبدأ الصلاحية الإقليمية و إلى حدّ ما إذا ما قورن أيضاً مع مبدأ الصلاحية الشخصية.

لذلك يمكننا القول أنه مع وجود شروط محددة أخذت بها التشريعات الجزائية المختلفة من أجل تطبيق المبدأ لا يمكن اعتباره ماساً بسيادة الدولة التي وقعت فيها الجريمة أو تلك التي يحمل الجاني جنسيتها بل على العكس، لأن هذا المبدأ يُعالج حالات القصور التشريعية عندما لا تقدر باقي المبادئ الأخرى على منع المجرمين من الإفلات من العقاب لذلك يبدو قبوله أمراً ضرورياً و لازماً.

ثانياً. المبدأ لا يؤمّن مصالح الدولة: يعتقد بعض الحقوقيين أن القول بمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه لا يعود بأي نفع يُذكر على الدولة التي تأخذ به كما أنه لا يساهم من الناحية العملية في التعاون الدولي لمكافحة الإجرام. يرى أصحاب هذا الرأي أن كافة مبادئ تطبيق القانون الجزائي في المكان تحظى بمنافع لانراها في المبدأ المذكور. مبدأ الصلاحية الإقليمية يؤمّن مصالح و منافع جليّة للدولة، الدول عندما تضع التشريعات الجزائية و تنفذها داخل الإقليم هي في الواقع تقوم بحفظ نظامها العام الداخلي. كذلك الحال بالنسبة لمبدأ الصلاحية الشخصية فهو أيضاً يعود بالنفع على الدول فمن خلاله تستطيع الدولة أولاً أن تُحافظ على نظامها العام الداخلي ولو بشكل غير مباشر من خلال معرفة مواطنها المجرم و معاقبته و التحكّم بحالته الخطرة و ثانياً أن تُعزز روابطها مع الدول الأخرى من خلال إخافة مواطنيها من ارتكاب جريمة في دولة أجنبية تؤدي إلى الإضرار بسمعتها و توجيه رسالة لهم بأنهم في حال ارتكابهم لجريمة ما في أي دولة أخرى لن يفلتوا من العقاب في حال هربهم و عودتهم إلى دولتهم الأم. مبدأ الصلاحية العينية

حسينقلى حسيني نژاد، حقوق كيفرى بين المللى، چاپ اول، نشر ميزان، 1372، ص 65¹⁶

حسن پوربافرانى، ماهيت و انواع صلاحيت در حقوق جزاى بين الملل، مجتمع آموزشى على قم، شماره 12، 1381، ص 178¹⁷

أيضاً يؤمن الحماية للدولة في حال ارتكاب جريمة في الخارج تمس بأمن تلك الدولة أو سيادتها أو منافعها الأساسية وأخيراً فإن مبدأ الصلاحية العالمية يُساهم في محاربة الجرائم الدولية مما يعود بالنفع على المجتمع الدولي. إن هذا الإنتقاد يُمكن الرد عليه بالقول، صحيح أن مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه لا يمتلك تلك المنافع التي تحظى بها المبادئ الأخرى لكن «هذا المبدأ يمتلك فائدة أكثر أهمية للدولة وهي حماية مواطنيها عن طريق ردع الأشخاص الذين لديهم نية ارتكاب جريمة ما بحقهم في الخارج»¹⁸.

لكن هذا الرد أيضاً لم يخلو من النقد فقد قيل في الرد عليه إن المجرم الذي يرتكب جريمة عمدية قلماً يهتم أو يكثر لجنسية الضحية و بالتالي فإن ذلك الردع لن يؤثر فيه، كما أن معرفة المجرم بقوانين دولته الجزائية أو بقوانين الدولة التي يرتكب الجريمة على إقليمها من الطبيعي أن يكون أكثر من معرفته بقوانين دولة الضحية لذلك لا يمكن القول هنا بتحقق الردع. لكن يبدو أنه من الناحية العملية لا يمكننا التنازل عن قوة الردع التي يستطيع هذا المبدأ تأمينها، إذ لا يهم هنا معرفة المجرم الإحتمالي بقوانين دولة المجني عليه بل يكفي أن يعلم بأن دولة الضحية تملك القدرة على معاقبته بأشد العقوبات في حال إقدامه على ارتكاب جريمة ما بحق أحد رعاياها عندها لن يُجازف بارتكاب الجريمة و سينصرف عنها.

ثالثاً. الإبتعاد عن العدالة فيما يخصّ المتهم: يذهب بعض الحقوقيين إلى القول بأن تطبيق هذا المبدأ بحق المتهم يترافق مع نوع من التنازل عما تقتضيه قواعد العدالة و الإنصاف، لأنه من جهة أولى «يُمكن توجيه النقد التالي إلى القاضي الذي تتعين صلاحيته على أساس هذا المبدأ حيث أنه سينظر في الدعوى وهو يتحلّى بفكرة العداوة المُسبق للمتهم وبالنتيجة سيفقد حياديته»¹⁹ ومن جهة ثانية إن اعتماد هذا المبدأ سيزيد من عبء المسؤوليات الملقاة على عاتق الأشخاص إذ سيترتب على الشخص إطاعة القوانين الجزائية لكافة الدول الأخرى بالإضافة إلى قوانين دولته التي ينتمي إليها بل أكثر من ذلك، قد لا يكون السلوك مؤلفاً لجريمة ما في قانون دولة الشخص لكنه قد يكون كذلك في دولة المجني عليه و عندها تستطيع تلك الدولة معاقبته وفق قوانينها مما يؤدي إلى مُجافاة العدالة بحق المتهم.

إن هذه الإنتقادات يمكن الرد عليها بالقول، لو كان الأخذ بمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه يتم بشكل مطلق وبدون أي قيد أو شرط فعندها يصح القول بتلك الإنتقادات لكن كما نعلم فإن مبدأ الصلاحية الشخصية الذي يتمتع بؤسس أكثر استحكاماً من المبدأ موضوع البحث كان قد تم الأخذ به في التشريعات الجزائية المختلفة لدول العالم بصورة مقيدة وضمن ضوابط و شروط خاصة²⁰ وأسوة بذلك، لا يمكن أساساً قبول مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه من دون اعتماد مجموعة شروط تُقيد استعماله ضمن حالات خاصة. من جهة أخرى، بعد تبين القواعد الحاكمة أصبح من الواضح أن تطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه يُعتبر امتداداً و تطبيقاً لتلك القواعد التي جاء بها القانون الجنائي الدولي مثل قاعدة عدم جواز المحاكمة لمرة أخرى أو قاعدة الجرمية المُتقابلة لذلك لاوجه للإنتقاد القائل بترتيب مسؤوليات إضافية على عاتق الأشخاص.

في واقع الأمر لا يمكن إنكار أن هناك معاييراً للتجريم و العقاب مُتعددة و مختلفة تبعاً لإختلاف الدول لكن من النادر أن نجد سلوكاً مُجرماً في دولة ما و مباحاً في دولة أخرى، وحتى إن كان كذلك، مع وجود شرط الجرمية المُتقابلة ستزول المشكلة. مع تطبيقنا لهذا المبدأ بحق المتهم الذي يرتكب عملاً مجرماً بحسب التشريع الجزائي لمكان وقوعه

¹⁸ Watson, Geoffrey, R., The passive personality principle, texas international law journal, vol.28, 1993, p.18

دون ديو واير، رساله حقوق جنائي و قانونگذاری جزائي، ترجمه على ازمايش، انتشارات دانشكده حقوق، دانشگاه تهران، 1368، ص 108¹⁹

جندى عبد الملك، الموسوعة الجنائية، الجزء الخامس، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2010، ص 607 الى ص 608²⁰

لا يمكن عندها الإدعاء بالإبتعاد عن العدالة فيما يخص المتهم بل على العكس إن محاكمة و مُعاقبة مثل هكذا شخص، إذا لم تتم محاكمته أمام محاكم دولة مكان الجريمة، يعتبر حقاً قانونياً لدولة المجني عليه كما سيساهم ذلك أيضاً في تحقيق هدف القانون الجنائي الدولي وهو عدم بقاء أي مجرم بدون عقاب. من جهة أخرى، لا يمكن القول بأن قاضي دولة المجني عليه سيفقد حياديته عند النظر بالدعوى كون المجني عليه يحمل جنسيته بينما يملك المتهم جنسية دولة أخرى إذ أن هناك قوانين و مقررات تحكم عمل القضاة في أي دولة كان و عليهم اتباعها بغض النظر عن أطراف الدعوى كما أن هذا الإنتقاد يمكن الإدعاء به في كل مرة يمتد فيها القانون الجزائري إلى خارج إقليم الدولة فهو لا يختص إبدأً بمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه بل يشمل باقي المبادئ أيضاً كما يمكن القول به حتى عند تطبيق مبدأ الصلاحية الإقليمية في الحالة التي يحمل فيها المجني عليه جنسية الدولة التي وقعت فيها الجريمة ويكون المتهم أجنبياً.

المبحث الرابع:

موقف قوانين الدول المختلفة من المبدأ:

على الرغم من الإنتقادات المتعددة التي تعرض لها مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه، لكن ذلك لم يمنع دول عديدة من الأخذ به ضمن تشريعاتها الجزائية مثل فرنسا، ألمانيا، إيران، سويسرا و إيطاليا. في مقابل ذلك أعلنت دول أخرى مخالفتها الشديدة لهذا المبدأ مثل انكلترا في حين اكتفت دول أخرى بعدم الأخذ بالمبدأ ضمن قوانينها الجزائية دون إعلان رأيها الصريح مثل سورية، مصر، لبنان، العراق و الإمارات العربية المتحدة. لذلك سنبيّن في هذا المبحث نموذجين تشريعيين للدول التي أخذت بهذا المبدأ وأخيراً سنراجع و نقيّم موقف المشرّع السوري.

أولاً. إيران: أخذ المشرّع الإيراني لأول مرة بمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه في قانون العقوبات الإسلامي الصادر بتاريخ 2013/4/21 ميلادي حيث جاء في المادة الثامنة منه مايلي « كل شخص غير إيراني أقدم خارج إيران على ارتكاب جريمة بحق شخص إيراني آخر أو بحق الدولة الإيرانية مما عدا الجرائم المذكورة في المواد السابقة ففي حال وُجد في إيران أو أُعيد إليها يتم النظر في الجريمة طبق القانون الجزائري للجمهورية الإسلامية الإيرانية تبعاً للشروط التالية:

أ- ألا تكون قد تمت محاكمة المتهم في مكان وقوع الجريمة أو تبرأته أو في حال حُكم عليه بالعقوبة لكن لم يتم تنفيذها بحقه أو تم تنفيذها منقوصة.

ب- أن يكون السلوك المُرتكب يشكل جريمة تستوجب التعزيز بموجب قانون الجمهورية الإسلامية الإيرانية و جريمة في قانون مكان وقوعه».

يُستفاد من نص المادة أعلاه أن المشرّع الإيراني أخذ بمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه بصورة فرعية فقط في حال عدم توافر إمكانية تطبيق المبادئ الأخرى كما أنه اشترط وقوع الجريمة بكافة أجزاء رُكنها المادي خارج الإقليم الإيراني.

بموجب هذه المادة، يجب أن يكون فاعل الجريمة شخصاً غير إيراني لذلك إذا وقع شخص إيراني ضحية لجريمة ارتكبها إيراني آخر خارج الإقليم الإيراني فإن السلوك الجرمي سيخضع لمبدأ الصلاحية الشخصية لا إلى مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه. يقول أحد الحقوقيين الإيرانيين في معرض تبريره لهذا الموقف الذي اتخذه المشرّع الإيراني « إن ما قام به المشرّع الإيراني أمرٌ صحيح و مطلوب. لأنه في هذه الحالة التي وقعت فيها خارج إيران جريمة ارتكبها إيراني بحق إيراني آخر سيحتاج الضحية لحماية أكبر ومع تطبيق مبدأ الصلاحية الشخصية سيتم تحقيق تلك الحماية بصورة أفضل لأن المشرّع الإيراني اشترط من أجل تطبيق مبدأ الصلاحية الشخصية مجموعة

شروط أقل بالمقارنة مع مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه. بموجب المادة /7/ من قانون العقوبات الإسلامي اكتفى المشرع الإيراني بشرطين فقط من أجل تطبيق مبدأ الصلاحية الشخصية وهما حضور مرتكب الجريمة في إيران و عدم وجود محاكمة سابقة، بينما اشترط المشرع من أجل تطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه ثلاثة شروط هي حضور مرتكب الجريمة في إيران و عدم وجود محاكمة سابقة و الجريمة المتقابلة»²¹. المجني عليه أيضاً يجب أن يكون إيرانياً وقت ارتكاب الجريمة فلا يستفيد من تطبيق المبدأ من اكتسب الجنسية الإيرانية بتاريخ لاحق لوقوع الجريمة كما أن الحماية الجزائية التي وفّرها المشرع الإيراني تشمل المجني عليهم من الأشخاص الحقيقيين و الإعتباريين على حد سواء. كما ذكرنا أعلاه، لا مكان للمحاكمة الغيابية هنا أسوة بمبدأ الصلاحية الشخصية كما أن المشرع الإيراني اشترط صراحةً عدم وجود محاكمة سابقة و أن يكون السلوك المرتكب مؤلفاً لجريمة في كلا القانونين الإيراني و مكان الوقوع. يؤخذ فقط على المشرع الإيراني أنه لم يراعي خطورة أو مدى أهمية الجريمة المرتكبة بحق المجني عليه الإيراني، بعبارة أخرى، تطبق المادة /8/ من قانون العقوبات الإيراني بصرف النظر عن مدى خطورة أو أهمية الجريمة المرتكبة فهي تطبق على الجرائم المهمة و الأقل أهمية على حد سواء فلا معيار دقيق يمكن مشاهدته في المادة المذكورة و كان من الأفضل أن يؤكد المشرع الإيراني على أن الجرائم المهمة فقط هي من تشملها الحماية القانونية المقررة في المادة /8/ لكي لا يهدر القضاء الإيراني وقته في النظر بجرائم قليلة الأهمية²².

ثانياً. فرنسا: تُعتبر فرنسا من أقدم الدول التي أخذت بمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه. حيث كان يُنص على المبدأ في المادة 1-689 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الفرنسي لكن في وقتنا الحالي استبدلت تلك المادة بالمادة 7-113 من قانون العقوبات الفرنسي الصادر عام 1992 ميلادي. جاء في المادة 7-113 مايلي « إن القانون الجزائي الفرنسي يقبل التطبيق على كافة الجنايات و كافة الجنح التي تستوجب عقوبة الحبس والتي تُرتكب بواسطة فرنسي أو أجنبي خارج نطاق إقليم الجمهورية الفرنسية إذا كانت الضحية تحمل الجنسية الفرنسية لحظة وقوع الجريمة». واضح أن المشرع الفرنسي اشترط درجة معينة من خطورة السلوك الجرمي لكي يتم تطبيق تلك المادة لذلك لا إمكانية لتوفير الحماية الجزائية للمجني عليه الفرنسي في الخارج إذا كانت الجريمة المرتكبة بحقه جنحة لا تستوجب عقوبة الحبس أو إحدى جرائم المخالفات. من البديهي أنه إذا قام أحد الرعايا الفرنسيين في الخارج بارتكاب جريمة بحق فرنسي آخر فإن إمكانية تطبيق مبدأ الصلاحية الشخصية بحقه متوافرة أيضاً لكن من الواضح أن المشرع الفرنسي رجّح في هذه الحالة تطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه وذلك لأن مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه يتمتع بشروط تطبيق أقل و بالتالي فإن أحكامه ستصبح أشد بالمقارنة مع مبدأ الصلاحية الشخصية فالواضح إذاً أن المشرع الفرنسي أراد توفير الحماية الأكبر لرعاياه المجني عليهم من تلك التي يحظى بها الرعايا الجناة. بالإضافة إلى شروط تطبيق المبدأ الواردة في المادة أعلاه وردت مجموعة شروط أخرى نصت عليها المادتين 8-113 و 9-113 سنوضحها ذيلاً.

نصت المادة 8-113 على أنه « في الحالات الواردة في المادتين 6-113 و 7-113 لا يمكن الشروع بملاحقة الجُنح إلا باستدعاء مقدّم من النيابة. استدعاء النيابة يجب أن يعقب شكوى الضحية أو الأشخاص أصحاب المصلحة أو الإبلاغ الرسمي من سلطات الدولة التي وقعت الجريمة على إقليمها». المادة 9-113 من قانون العقوبات الفرنسي أيضاً أخذت صراحةً بقاعدة منع المحاكمة للمرة الثانية من أجل تطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على

حسن پوربافراني، حقوق جزای بین الملل، تهران، چاپ هفتم، انتشارات جنگل، 1393، ص 111 ²¹

صادق سلیمی، چکیده حقوق جزای عمومی، تهران، انتشارات جاودانه جنگل، 1392، ص 56 ²²

جنسية المجني عليه. من جهة أخرى، يؤخذ على المشرع الفرنسي أنه لم يلحظ قاعدة الجريمة المتقابلة بإمكانية تطبيق القانون الجزائري الفرنسي تبقى قائمة حتى وإن كان السلوك لايشكل جريمة في دولة مكان الوقوع لذلك يمكننا القول أن المشرع الفرنسي من بين قواعد القانون الجنائي الدولي اكتفى فقط بملاحظة قاعدة عدم جواز المحاكمة للمرة الثانية من أجل تطبيق المبدأ. لكن في مقابل ذلك يُسجل للمقنن الفرنسي أنه أخذ بعين الاعتبار مدى أهمية و خطورة الجريمة المرتكبة على المواطن الفرنسي في خارج الإقليم واشترط ارتكاب نوع محدد من الجرائم لكي يقوم إختصاصه.

ثالثاً. سورية: لم يأخذ المشرع السوري بمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه. إشارة وحيدة في هذا السياق يمكن لنا مشاهدتها عند استعراضنا لمواد قانون العقوبات السوري الصادر عام 1949 ميلادي. المشرع السوري عند تعدادها للاستثناءات الواردة على مبدأ الصلاحية الإقليمية كان قد تنازل عن تطبيق القانون الجزائري السوري اذا ارتكبت الجريمة على متن مركبة هوائية أجنبية تعبر الأجواء السورية دون أن تتوقف على الأرض السورية ولم تتجاوز تلك الجريمة شفير المركبة لكنه عاد عن تنازله هذا و أعلن صلاحية القانون السوري للتطبيق في ثلاث حالات أحدها أن يكون المجني عليه سورياً حيث جاء في المادة /18/ مايلي « لا يطبق القانون السوري: 1- في الإقليم الجوي السوري، على الجرائم المفترفة على متن مركبة هوائية أجنبية، إذا لم تتجاوز الجريمة شفير المركبة. على أن الجرائم التي لا تتجاوز شفير المركبة الهوائية تخضع للقانون السوري إذا كان الفاعل أو المجني عليه سورياً، أو إذا حطت المركبة الهوائية في سورية بعد اقتراف الجريمة ».

صحيح أن المادة /18/ تتعلق بمبدأ الإقليمية و شروط تطبيقها تختلف كلياً عن شروط تطبيق مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه لكن ما يهم هنا فقط هو مجرد وجود فكرة حماية المجني عليه السوري لدى المشرع السوري و قبوله لتلك الفكرة. يقول الدكتور عبود السراج لدى تبريره موقف المشرع السوري «سبب سحب المشرع السوري لتنازله في الحالات الواردة في الفقرة 1 من المادة /18/ هو انتفاء الإفتراضات المنطقية و المعقولة للتنازل. فالجريمة الواقعة على متن المركبة الهوائية الأجنبية تمس مصالح سورية و تهدد أمنها، بوقوعها من سوري أو على سوري»²³. تأسيساً على ذلك، إذا قلنا هنا بوجود احتمالية تعريض الأمن السوري للخطر عند الإعتداء على المجني عليه السوري، فما المانع إذاً من أن يُفرد المشرع السوري مادة قانونية واضحة و صريحة تحمي المجني عليه السوري إذا وقع ضحيةً لجريمة ما في أي مكان كان فيه خارج الإقليم السوري. يبدو أنه لآمانع يحول دون ذلك تحديداً بعدما علمنا أن مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه أصبح يحظى بقبول معظم دول العالم كما أن وجوده و العمل به لا يتنافى مع مقررات القانون الجنائي الدولي.

من جهة أخرى، إن معظم الدول التي أخذت بمبدأ الصلاحية العالمية (مثل قانون أصول المحاكمات الجزائية الفرنسي في المادة 1-689) اشترطت لقيام إمكانية تطبيقه وجود اتفاقية أو معاهدة دولية تجرم سلوكاً ما وتعتبره جريمة دولية ثم أن تصبح الدولة طرفاً في تلك الإتفاقية أو المعاهدة ثم أن يتم إقرار المعاهدة من قبل السلطة التشريعية داخل الدولة الطرف. و بالنظر إلى أن المشرع السوري أخذ بمبدأ الصلاحية العالمية بمفهومه الواسع من خلال عدم النص على هكذا شروط أو قيود ضمن المادة /23/ من قانون العقوبات السوري التي جاء فيها «يطبق القانون السوري على كل أجنبي مقيم على الأرض السورية أقدم في الخارج سواء أكان فاعلاً أو مُحرضاً أو مُتدخلًا، على ارتكاب جنائية أو جناحة غير منصوص عليها في المواد ال 19 و 20 و 21 إذا لم يكن استرداده قد طُلب أو قُبل» لذلك يمكننا طرح المثال التالي:

عبود السراج، قانون العقوبات العام الجزء الأول نظرية الجريمة، حلب، منشورات جامعة حلب، 1997، ص 67 ²³

إذا أقدم شخص عراقي مثلاً على ارتكاب جريمة سرقة موصوفة داخل الإقليم العراقي بحق شخص لبناني ثم قام المتهم بالقدوم إلى سورية و الإقامة فيها فعندها يستطيع المجني عليه اللبناني أن يدعي أمام النيابة العامة السورية وتصبح المحاكم السورية مختصة بالنظر في الدعوى بالإستناد إلى مبدأ الصلاحية العالمية الوارد في المادة /23/ من قانون العقوبات السوري، أما إذا أقدم ذات الشخص العراقي على ارتكاب جريمة سرقة موصوفة داخل الإقليم العراقي بحق شخص يحمل الجنسية السورية ثم جاء المتهم إلى سورية بهدف الإقامة أو أُلقي القبض عليه في سورية لأي سبب كان²⁴ و قام المجني عليه السوري بالإدعاء عليه فعندها لن يكون للدولة السورية الحق في ملاحقة المتهم العراقي جزائياً بالإستناد إلى مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه ولن تستطيع المحاكم السورية النظر في الدعوى بسبب عدم وجود الأساس القانوني وفقدان المادة القانونية اللازمة وبالتالي يمكن لذلك المتهم الفرار من وجه العدالة بكل سهولة. من خلال هذا المثال، واضح جداً أن المشرع السوري الذي أخذ بمبدأ الصلاحية العالمية بمفهوم أوسع من باقي الدول يمكن له في بعض الحالات أن يوفر الحماية الجزائية لأشخاص يحملون جنسيات دول أخرى أكثر من الحماية التي يوفرها لرعايا الدولة السورية أنفسهم وهذا خلل قانوني يمكن إصلاحه من خلال الأخذ بالمبدأ موضوع البحث.

النتائج و المناقشة:

إن مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه هو أحد المبادئ الحاكمة في حالات امتداد القانون الجزائي إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة لذلك أخذت الدول بهذا المبدأ في حالات خاصة وضمن قيود محددة بهدف حماية رعايا الدولة إذا ما وقعوا ضحية لجرائم تُرتكب خارج نطاق الإقليم، فمن خلاله تستطيع محاكم تلك الدول ملاحقة مرتكبي الجرائم و معاقبتهم. فهو إذاً مبدأ فرعي و احتياطي يُبنى و يُؤسس على رابطة التبعية بين الشخص و الدولة التي ينتمي إليها. بالإضافة إلى ذلك، لاتوجد مادة قانونية في قانون العقوبات السوري أو قاعدة قانونية تتضمنها مقررات القانون الجنائي الدولي يمكن أن تقف حائلاً دون قبول المشرع السوري لمبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه. المبدأ المذكور يمكن اعتباره مظهراً من مظاهر سيادة الدولة السورية كما أن اهتمام الدولة بالمسائل المتعلقة برعاياها عندما يقعون ضحية للجريمة خارج نطاق إقليمها هو أحد صور حماية الدولة لمنافعها وهذا الأمر يجعل مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه قريباً من مبدأ الصلاحية العينية²⁵. من حيث المبدأ، إن قبول المشرع السوري لفكرة حماية المواطن السوري المجني عليه هو أمرٌ منطقي و ضروري يمكن أن يُؤسس إلى قيام المشرع بوضع مادة قانونية مستقلة تنص على توفير حماية قانونية للمجني عليه السوري خارج الإقليم بدلاً من تلك الحماية الجزئية الواردة في الفقرة 1 من المادة /18/ من قانون العقوبات السوري تحديداً بعدما علمنا أن المشرع الفرنسي، الذي استقى المشرع السوري معظم أحكامه منه، كان من السابقين في الأخذ بالمبدأ موضوع الدراسة.

كما توصلنا من خلال البحث إلى عدد من المقترحات، أهمها:

- 1- ضرورة التعريف بهذا المبدأ و ضمّه إلى المؤلفات القانونية بُغية إزالة الغموض من حوله.
- 2- إعادة نظر المشرع السوري بمسألة قبول مبدأ الصلاحية المبنية على جنسية المجني عليه.
- 3- وضع مادة قانونية خاصة بالمبدأ تبين شروطه و آلية تطبيقه.

محمد الفاضل، المبادئ العامة في التشريع الجزائي، دمشق، مطبعة الداودي، 1976، ص 141²⁴

سليمان عبد المنعم، النظرية العامة لقانون العقوبات، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 32²⁵

References:

- 1- Houseni Najad, Housenkle, Hkook Kefre Baen Almolle, First Edition, Nashr Mizan, 1372
- 2- Mer Mouhammad Sadqi, Housain, Hkook Gaze Baen Almoll (Magmoeh Makalat), First Edition, Nashr Mizan, 1377
- 3- Afraseabi, Mouhammad Ismael, Hkok Gaze Aomome, Gaze 1, Intesharat Ferdosi, First Edition, 1367
- 4- Shao, Melkm, Hkook Baen Almoll, Targomeh Housen Okar, Second Edition, Intesharat Itelaat, 1374
- 5- Moustafah Mouhammad, Amin, Kanon Alaokobat Alkesm Alam Nzreat Algaremah, Beirut, Manshorat Alhalabialhokokeah, 2010
- 6- Porbafrane, Hasan Asl Slaheat Mobtana Bar Tabeat Mogna Aleh Dar Hkok Baen Almoll W Iran, Nameh Mofed, Number 37, 1382
- 7- Alsrage, Abood, Kanon Alakobat Alaam, Algza Alaol Nzryat Algremah, Halab, Mnshorat Gamaet Halab, 1997
- 8- Porbafrane, Hasan Hkook Gaze Baen Almoll, Tehran, 7th Edition, Intesharat Gangal, 1393
- 9- Ali Abade, Abd Alhousen, Hkook Gzaee, Part 3, Second Edition, Intesharat Ferdosi, 1370
- 10- Khalke, Ali, Gstarhae Az Hkook Gzaee Baen Almoll, Tehran, Mossah Motalat W Pjoheshhae Hkooke Shahr Danesh, 1392
- 11- Mer Mouhammad Sadqi, Housain W Izdear, Ali, Slaheat Mobtani Bar Tabeat Mogna Aleh Ba Taked Bar Kanon Gaded Mogazat Islami, Amozehae Hkook Kefre, Danshgah Aloom Islame Rzoi, Number 5, 1392
- 12- Abd Almlk, Gondi, Almoousoa Algenaeah Algeza Alkhames, Biuro, Beirut, Dar Ihea Altorath Alarabi, 2010
- 13- Fargeha, Mouhammad W Akaee, Amin, Gonbehae Manfi W Mothbat Asl Slaheat, Shakhsi Dar Hkook Gzaee Baen Almoll, 1391
- 14- Porbafrane, Hasan, Maheat W Anooa Slaheat Dar Hkook Gaze Baen Almoll, Mogtama Amozesh Aali Qom, Number 12, 1381
- 15- Watson, Geoffrey, R., The Passive Personality Principle, Texas International Law Journal, Vol.28, 1993
- 16- Wabr, Don Deo, Resale Hkook Genae W Kanoongozare Gaze, Targome Ali Azmaesh, Intesharat Daneshkadeh Hkook, Tehran University, 1368
- 17- Salemi, Sadeq, Chekedeh Hkook Gaze Omome, Tehran, Intesharat Gaodanh Gangal, 1392
- 18- Alfade, Mohammed, Almbade Alamma Fe Altashree Aljazaee, Damascus, Aldawwde, 1976
- 19- Abd Almonem, Souliman, Alnazareah Alaamahlekanon Alaokobat, Beirut, Manshorat Alhalabi Alhokokeah, 2003